الدرس (01): إشكالية الترجمة والتعريب

تمهيد:

الترجمة شكل من أشكال حوار الحضارات؛ بحكم التواصل الذي تحققه في ربط العلاقات بين مختلف الشعوب والقوميات، وهي من النشاطات الإنسانية التي شهدت تطورا ملحوظا مؤخرا جراء الإفادة من الرقمنة، وغيرها من مظاهر التقدم الحضاري.

تعريف الترجمة:

الترجمة في حدها اللغوي مأخوذة من قولهم «ترجم كلامه إذا فسّره بلسان آخر، ومنه الترجمان»[1]، ويمكن القول أن الترجمة أداة أو واسطة لاكتساب أكبر قدر ممكن من الحصيلة المعرفية الإنسانية[2]، وهي تمتاز بطابعها الحواري الشامل لمختلف مجالات المعرفة الإنسانية.

وتعد كلمة الحوار أبلغ وأدق من لفظة النقل التي كثيرا ما ارتبطت بتحديد مفهوم الترجمة؛ على أنها مجرد نقل للمعرفة من لغة إلى أخرى بل يفترض فيها معالجة المعرفة المنقولة بما يتوافق ومنجزاتنا الفكرية؛ ولهذا لم تعد الترجمة «ممارسة للنقل الحرفي أو الظاهري بين لغتين أو أكثر، فقد تطورت الدراسات الخاصة بنظرية الترجمة، خاصة في القرن العشرين، واحتلت شطرا كبيرا في الدراسات العلمية، خاصة ميداني علم اللغويات والأدب المقارن، وأصبحت الترجمة علما مهما ليس للدراسات اللغوية والأدبية فحسب، بل لعدد من العلوم التي تعتمد على الترجمة في دراساتها كالدراسات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلوم التطبيقية التي استفادت جميعها مما أصبح يعرف بـ"دراسات الترجمة" (Translation Studies)»[3].

---

[1]– أحمد بك عيسى، التهذيب في أصول التعريب، مصر، ط1، 1923، ص113.

[2]– ينظر: شوقي جلال، الترجمة في العالم العربي الواقع والتحدي – في ضوء مقارنة إحصائية واضحة الدلالة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص130.

[3]– أحمد صالح الطامي، من الترجمة إلى التأثير – دراسات في الأدب المقارن، منشورات ضفاف (لبنان)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2013، ص17.

والترجمة بوصفها نشاطا اجتماعيا تعد أداة اجتماعية يتفاعل بها المجتمع مع مستجدات العلوم والفنون والإنسانيات في العالم، وذلك ما من شأنه المساهمة في إحراز التقدم الحضاري[1]، وكلما كانت الترجمة نشاطا اجتماعيا كلما ارتقت إلى مستوى الأثر المطلوب.

أسس الترجمة:

الترجمة نشاط إنساني يعتمد على الفهم، والوعي والتفكير والعلم، ولهذا لا نجده متاحا للجميع، بل تمارسه الخاصة من الناس، فضلا عن وجود تفاوت في الدقة والاحترافية حتى بين المترجمين أنفسهم، والحديث عن الترجمة يفترض الأخذ في الاعتبار أربعة عناصر تكون حاضرة على مستوى جميع حالات الترجمة؛ حيث تتمثل في[2]:

1- نمارس الترجمة انطلاقا من وجود اختلاف بين اللغات والثقافات؛ شريطة عدم المطالبة بالتطابق التام؛ الذي يثير إشكالية الترجمة الحرفية.

2- تتميز الترجمة بكونها ذات غايات اتصالية في المقام الأول؛ لأن الاتصال الترجمي ضرورة أساسية لتخطي الحواجز التي تفرضها الاختلافات اللغوية.

3- الترجمة موجهة للمتلقي الذي يجهل لغة النص الأصلي وثقافته؛ بمعنى أنها خاضعة لتلبية حاجاته المعرفية بشأن هذا النص.

4- ترتبط الترجمة بأهدافها وغاياتها، وهي تختلف من حالة لأخرى.

هناك عدة نظريات في هذا الباب لعل أبرزها ما جاء به (ودهاوسلي) في كتابه "بحث في مبادئ الترجمة" (Essay On the Principles of Translation) الذي نشره في عام 1792؛ حيث ذكر مجموعة من الأسس التي يمكن بواسطتها الحكم على العمل الترجمي؛ وهي تتمثل في[3]:

1- تعبر الترجمة عن أفكار النص الأصلي تعبيرا كاملا.

2- تعتمد الترجمة أسلوب النص الأصلي وطريقته اعتمادا كليا.

3- يجب أن يكون أسلوب الترجمة مطابقا لأسلوب النص الأصلي في سهولة التعبير ووضوح المعنى.

---

[1]- ينظر: شوقي جلال، الترجمة في العالم العربي الواقع والتحدي – في ضوء مقارنة إحصائية واضحة الدلالة، ص131.

[2]- ينظر: أمبارو أورتادو ألبير، الترجمة ونظرياتها – مدخل إلى علم الترجمة، تر. علي إبراهيم المنوفي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص35-36.

[3]- ينظر: أحمد صالح الطامي، من الترجمة إلى التأثير – دراسات في الأدب المقارن، ص22-23.

نظريات الترجمة:

تبحث نظريات الترجمة في مختلف الإجراءات المعتمدة في ممارسة الترجمة، كما تهدف إلى إيجاد حلول لإشكالية تحقيق المساواة بين النصين المترجم والنص الأصلي، إضافة إلى البحث في كيفية بناء المعنى السليم أثناء القيام بفعل الترجمة[1]، كما تقوم هذه النظريات على مفهومين متكاملين لممارسة الترجمة بمختلف مجالاتها المعرفية؛ حيث يتمثل كل منهما في[2]:

1- الترجمة بوصفها فنا (art)؛ وتتعلق بموهبة المترجم ومهاراته الإبداعية، وقدراته التعبيرية

2- الترجمة بوصفها صنعة (craft)؛ وتتعلق بخبرة المترجم التي يكتسبها عن طريق الممارسة المستمرة والتدريب المتواصل، فضلا عن مكتسباته المعرفية التي يوظفها في ممارسة الترجمة.

شروط المترجم:

هناك مجموعة من الشروط لابد من توفرها في المترجم حتى يكون أهلا لممارسة الترجمة، تتمثل في ضرورة إتقان المترجم للغة التي يترجم لها، بكل ما يتصل بها من علوم ومعارف نحوية، وصرفية، ودلالية ومعجمية وغيرها، وبمعنى أصح أن يكون إدراكه للغة التي ينقل إليها في مستوى إدراكه للغة التي ينقل منها.

ولا يكفي المترجم إتقانه للغة التي ينقل إليها فحسب، بل لا بد أن يمتلك مرجعية ثقافية جيدة تتعلق بـ«معارف تخرج عن إطار اللغة؛ أي تتعلق بثقافة لغة النص الأصلي، وثقافة لغة النص المترجم، وعن الموضوع الذي يعالجه النص، وتختلف المعارف الخارجة عن إطار اللغة طبقا لطبيعة النص، ... غير أنها ضرورية جدا لفتح الباب أمام إمكانية الترجمة، والمترجم بدون هذه المعارف لا يمكن له فهم النص الأصلي، وبالتالي لا يتمكن من ترجمته بشكل جيد»[3].

كما يجب أن يكون المترجم على درجة عالية من الوعي والفهم في تعامله مع اللغة التي ينقل إليها بشكل خاص، فضلا عن امتلاكه مهارات التعبير بها؛ «إذ من الضروري تطوير وتنمية ما يمكن أن نطلق عليه مهارة

[1]- ينظر: أحمد صالح الطامي، من الترجمة إلى التأثير – دراسات في الأدب المقارن، ص26-27.

[2]- ينظر: نفسه، ص26.

[3]- أمبارو أورتادو ألبير، الترجمة ونظرياتها – مدخل إلى علم الترجمة، ص37.

النقل، وهي مهارة ضرورية للقيام بالسير على خطوات الترجمة بالشكل المطلوب؛ أي القدرة على فهم النصوص وإنتاجها، والاستعداد المسبق للقيام بالتغيير من كود لغوي إلى آخر دون أي تشويش ...إلخ»[1].

معنى هذا أن المترجم الذي يحسن أكثر من لغتين لا يمكنه الاستغناء عن الشروط التي ذكرناها في ممارسته للترجمة؛ متمثلة في إتقان علوم اللغة وآدابها وثقافتها، الفهم الواعي للسياق اللغوي في النص، المهارة في النقل من لغة إلى أخرى خاصة ما يتعلق بالكود أو الشيفرة اللغوية التي تحتمل أكثر من معنى.

وخلاصة العمل في الترجمة؛ «أن يتفهم الناقل معنى الكلمات منفردة أولا، ثم يحصل معنى الجملة في ذهنه ويرتب الترجمة حسب الأسلوب العربي في الكتابة دون أن يترك لفظا أو اصطلاحا قد تكون له صفة ما في الموضوع، فلا يكون قد ترجم ترجمة حرفية تنبو عن الذوق العربي، ولا تصرّف فيها فيهمل ألفاظا قد يتغير بإهمالها مجرى الكلام كما يريده مؤلفه»[2].

معنى ذلك أن الناقل أو المترجم يقوم بمجموعة من الإجراءات أو الخطوات التي تستوقفه أثناء عملية الترجمة والنقل من نص لآخر؛ وقد تتفاوت النصوص المترجمة وتختلف باختلاف المترجمين في تعاملهم مع هذه الخطوات الإجرائية، المتمثلة في:

1- فهم الكلمات المفردة، وتحديد دلالتها.

2- تحصيل معنى الجملة في الذهن انطلاقا من فهم دلالات كلماتها

3- ترتيب الجملة بما يتوافق والأسلوب اللغة العربية في الكتابة والتحرير

4- الابتعاد قدر الإمكان عن الترجمة الحرفية التي تضر بسلامة الذائقة العربية

5- تجنب كثرة التصرف في الترجمة، وما يترتب عنه من إهمال للألفاظ، الأمر الذي من شأنه الانحراف بالكلام عن مجراه الذي أراده له المؤلف الأصلي.

[1]- أمبارو أورتادو ألبير، الترجمة ونظرياتها – مدخل إلى علم الترجمة، ص37.

[2]- أحمد بك عيسى، التهذيب في أصول التعريب، ص114.

تعريف التعريب:

لقد أجمع المشتغلون بحقل التعريب على تحديد مفهومه بأنه «إيجاد مقابل عربي للفظ أعجمي لم يكن له ولم يعرف له مقابل عربي من قبل، وإن كان هناك خلاف أحيانا فهو في الطريقة التي يتم عليها هذا الإيجاد»[1]؛ بمعنى أن مظاهر التعريب هي التي تختلف من باحث لآخر.

ويمكن تعريف التعريب بقدر من التفصيل بالقول أنه «ما يلتجأ إليه في النقل عندما لا توجد كلمة عربية تترجم بها الكلمة الأعجمية أو يشتق منها اسم أو فعل أو يتجوز منها مجاز أو ينحت منها لفظ، فحكم الناقل هنا حكم المضطر يركب الصعب من الأمور ولا ضير عليه وقتئذ، واللفظ المعرّب يتبع قواعد التعريب في بنائه وتركيبه سواء أشبه العربي من كل وجه، أو حفظ ما يدل على أعجميته»[2].

إن ما يحمل الناقل على التعريب حكم الاضطرار، فلا يكاد يجد في العربية مقابلا للفظ الأعجمي حتى يقبل على تعريبه، وهو جائز في الاستعمال إذا ما نزل بعمله هذا عند قوانين النظام اللغوي العربي وما يتميّز به من شروط في الصياغة اللفظية.

واللفظ المعرّب ما خضع لعملية النقل من لغة لأخرى، ولا يكون كذلك ما لم يكن خاضعا لمنهاج العرب في لغتهم، «وبوجه عام ظهرت كلمة "معرّب" في فترة مبكرة من التأليف، ووظفت مصطلحا يشير إلى أنّ اللفظ المشار إليه بها ليس عربيا، وإنما اكتسب عربيته من صبغ الكلمة بصبغة العربية باستعمالها»[3].

والتعريب ظاهرة لغوية عالمية نجدها في العديد من اللغات، وتسمى أيضا "الاقتراض"؛ «وهو أخذ كلمة أو أسلوب من لغة واستعمالها في لغة أخرى»[4]؛ وهو مصطلح شائع في الاستعمال الحديث، في حين استعمل القدماء مطلح المعرّب؛ وهو بمعنى «استعمال العرب للألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها»[5].

وبغض النظر عن وضع عملية نقل اللفظ من لغة إلى أخرى تحت مسمى التعريب أو الاقتراض، فإن المعرّب خاص بما هو منقول من الألفاظ إلى اللغة العربية، في حين يوحي الاقتراض بحاجة اللغة المنقول إليها إلى الاستعانة بغيرها في توسيع مجال الاستعمال اللفظي.

---

[1]– إدريس بن الحسن العلمي، في التعريب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، فبراير 2001، ص23.

[2]– أحمد بك عيسى، التهذيب في أصول التعريب، ص125.

[3]– يحي إبراهيم قاسم، المعرّب والدّخيل في العربية – دراسة في تاج العروس للزبيدي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2015، ص14.

[4]– أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، العراق، 2006، ص24.

[5]– نفسه، ص24-25.

والتعريب ضرورة فرضتها مستجدات الحياة، وعجز اللغة الهدف عن إيجاد مقابل لفظي مناسب للمدلول في اللغة الأصل؛ حيث «تتبادل اللغات الأخذ والعطاء، ويستعير بعضها من بعض كلمات جاهزة تؤدي مفهوما معينا في لغاتها الأصلية يصعب أداؤه بغير أصوات تلك الكلمات، وإذا حاولت لغة ما أن تنقل ذلك المفهوم الوافد بمعجمها المحلي، ربما أضاعت جانبا معتبرا من المعنى، فكان لزاما عليها أن تحافظ على المعنى باقتراض الحروف الأجنبية المعبرة عن ذلك المفهوم، مع شيء من التحوير الصوتي الذي تقتضيه اللغة المنقول إليها»[1].

تكمن إشكالية الاقتراض في أن استعارة اللفظ الأجنبي عادة ما تصطدم بالمعنى الثقافي الذي يفيده في لغته الأصلية، وإذا كان المقترض يعمل على تكييفه حتى يتوافق ومنطوق اللغة المنقول إليها؛ وذلك بواسطة التحوير الصوتي فإنه مضطر للتعامل بحذر مع المرجع المعنوي الخاص به.

وقد أشار العرب قديما إلى هذه الظاهرة وجعلوها تحت مسمى "المعرّب والدخيل"؛ حيث «عرفوه وأدخلوه في لغتهم، ولأن الحاجة اشتدت إليه بعد أن اتصلوا بالثقافات الأخرى، ولم يكن في وسعهم أول الأمر أن يضعوا ألفاظا عربية للمصطلحات الأجنبية، أو أنهم استساغوا اللفظ الأجنبي واستحسنوه، وكان بعض الشعراء يستعير الكلمة من كلام العجم للقافية»[2].

نتج عن الاتصال الثقافي الذي مارسه العرب قديما ظاهرة المعرّب والدخيل، دلالة على أن الذهنية العربية قد اهتدت إلى ضرورة الانفتاح اللفظي على ألسنة الأقوام والشعوب الأخرى، إلا أن المعرّب والدخيل يتداخلان في أحايين كثيرة، حتى أنه لا يكاد يظهر الفرق بينهما جليا إلا بتحديد المعنى، وضبطه؛ ذلك أنّ[3]:

1- **المعرّب**: يشمل جميع الألفاظ التي دخلت العربية سواء طرأ عليها تغيير أو تم نقلها كما هي في اللغة الأصلية إلى اللغة المستقبلة.

2- **الدّخيل**: يشمل المعرّب، بل هو نفسه ولا فرق بينهما إلا في اعتبار الأصل أو الحالة؛ بمعنى إذا نظرنا إلى أصل اللفظة المعرّبة وجدناها دخيلة على العربية وليست أصلا فيها، وإذا نظرنا إلى حالة اللفظة الدخيلة في استعمال العرب وجدناها معرّبة.

---

[1]- يحي إبراهيم قاسم، المعرّب والدّخيل في العربية – دراسة في تاج العروس للزبيدي، ص87.

[2]- أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1989، ص24.

[3]- ينظر: يحي إبراهيم قاسم، المعرّب والدّخيل في العربية – دراسة في تاج العروس للزبيدي، ص25.

وهناك فرقا آخر يتمثل في النظر إلى المعرب والدخيل من حيث[1]:

أولا: هو أشبه ما يكون بالأبنية العربية في ميزانها الصرفي، أما الدخيل فهو ما بقي محافظا على وزنه الغريب بالنسبة للغة العربية.

ثانيا: المعرب ما استعمله العرب في كلامهم الذي يُحتج به، بينما الدخيل ما جاء بعد عصر الاحتجاج.

غير أن هذا المعرّب وإن عرفه العرب قديما واستمر معهم عصورا من الزمن إلا أن العلماء في أول أمرهم قد وقفوا منه موقف الحيطة والحذر، فكان أغلبهم لا يأخذ به إلا عند الاضطرار؛ مخافة أن تضيع العربية وتبتعد عن أصلها إذا ما كثر فيها الدخيل.

نستنتج من ذلك أن اللجوء للتعريب إنما فرضته الحاجة الملحّة، مع جعل الألفاظ المعرّبة على قياس البناء العربي الصحيح؛ والأمثلة في هذا الباب كثيرة؛ نذكر منها البوطيقا، والفيزيقا، والتراجيديا، والكوميديا ... وغيرهما، واستمر العرب في الاقتراض اللفظي حتى في عصرهم الحديث؛ مع مراعاة[2]:

1- الاقتصاد في التعريب؛ بمعنى اللجوء إليه عند الاضطرار فقط
2- مراعاة الوزن العربي في صياغة المعرب بحيث يكون وفق القياس أو السماع المعروفين.
3- ملاءمة المعرب للجرس اللفظي المألوف في الذوق العربي
4- أن يكون المعرب أقرب ما يكون لما تألفه العربية، بحيث لا تنفر منه في النطق ولا في السمع.

خلاصة:

يمكن القول أخيرا أن النقل اللفظي من لغة أخرى إلى اللغة الأصلية بواسطة الترجمة أو التعريب أصبح حاجة ملحة تمليها ضرورات الانفتاح الثقافي لدى الشعوب على بعضها في مختلف ميادين المعرفة والفنون، وبغض النظر عن الإشكالات التي قد يثيرها هذا النقل انتقالا من لفظ لآخر فإن ذلك لا ينقص من أهمية الفعل الترجمي بل يزيد من الحاجة إلى ضبطه بشروط وقوانين اللغة المستقبلة قدر المستطاع.

[1]- ينظر: أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص25.

[2]- ينظر: أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، ص21.